

**ALGERIAN FOOD CHALLENGES UNDER THE EURO-ALGERIAN PARTNERSHIP
AGREEMENT WHEAT, POTATOES, OLIVES AS A MODEL**

Fatima HADJI¹

Prof.Dr., Mohamed El Bachir El Ibrahim University of Bordj Bou Arreridj, Algeria

Abstract:

Algeria has taken many measures and reforms to advance the economic sectors, especially the agricultural sector, It also signed an association agreement with the European Union to benefit from the advantages and facilities provided by it, as it is one of the largest economic countries.

This study aims to highlight the most important challenges facing the Algerian food, specifically wheat, in light of this agreement, especially that this partnership has sparked widespread controversy in the field of the agricultural sector, This is what makes Algeria dependent on the European market, especially in the wheat product. This paper also shows Algeria's strategy to solve the problem of lack of self-sufficiency in wheat, especially with the increase in the population and the decline in production.

Keywords: Agricultural Sector, Wheat, Partnership Agreement, Algeria.

 <http://dx.doi.org/10.47832/2757-5403.18.34>

¹  fatima.hadji@univ-bba.dz, <https://orcid.org/0009-0008-5201-5040>

تحديات الغذاء الجزائري في ظل اتفاقية الشراكة الأوروبية-الجزائرية -القمح، البطاطا، الزيتون نموذجاً

فطيمة حاجي

البروفيسورة، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعرييج، الجزائر

الملخص:

قامت الجزائر جاهدة بالعديد من الإجراءات و الاصلاحات للنهوض بالقطاعات الاقتصادية، وبالخصوص القطاع الزراعي الذي يعتبر من القطاعات الاستراتيجية للبلاد، محاولة تحقيق الاكتفاء والتنمية المستدامة، كما قامت بتوقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي للإستفادة من المزايا، و التسهيلات المقدمة من طرفه، باعتباره من أكبر الدول اقتصادياً. تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم التحديات التي تواجه الغذاء الجزائري وبالتحديد القمح، البطاطا، الزيتون في ظل هذه الاتفاقية، خاصة أن هذه الشراكة أثارت جدلاً واسعاً في مجال القطاع الزراعي، وهذا ما يجعل الجزائر في تبعية للسوق الأوروبية خاصة في منتج القمح، كما تبين هذه الورقة استراتيجية الجزائر المتبعة من أجل حل مشكلة نقص الاكتفاء الذاتي في القمح، البطاطا، الزيتون، خاصة مع زيادة عدد السكان، و انخفاض الإنتاج.

الكلمات المفتاحية: القطاع الزراعي، القمح، البطاطا، الزيتون، اتفاقية شراكة، الجزائر.

المقدمة:

أولت الجزائر منذ استقلالها إلى يومنا هذا، أهمية كبيرة للقطاعات الكبرى خاصة قطاع الفلاحة، لما له من أهمية كبيرة في تحقيق الامن الغذائي، والتخلص من التبعية من العالم الخارجي، وتوفير العمالة، ولهذا قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات في القطاع الزراعي واتبعت برامج تنموية مختلفة في هذا المجال. كما قامت بسن العديد من القوانين والتشريعات من أجل تنمية هذا القطاع.

كما بدأت الجزائر بإعادة تشكيل سياستها الاقتصادية والسياسية وبما يتلائم مع التطورات الدولية، واحتياجاتها خاصة الاحتياجات التكنولوجية والغذائية، وفي هذا الإطار جاء اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والاتحاد الأوروبي سنة 2002، وقد دخل الاتفاق حيز التنفيذ ابتداء من الفاتح سبتمبر 2005، ويعتبر الاتحاد الأوروبي أهم شريك اقتصادي ولا يضاويه أي تكتل اقتصادي آخر، ويتضمن الاتفاق الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على مدي 12 سنة من 2005 إلى غاية سنة 2017، بقصد إقامة منطقة تبادل حرة، وتقديم مساعدات مالية للجزائر، إلا أن هذا الاتفاق تم بين اتحاد أوروبي متطور تكنولوجياً، وفتياً ومالياً ومنتجا صناعياً وزراعياً ذات قدرة تنافسية عالية، بينما الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على صادرات المحروقات، كما أن الإنتاج الزراعي يعاني من العديد من المشاكل والتحديات، هذا ما جعل الواردات الزراعية خاصة منها القمح، البطاطا، الزيتون، ترتفع من الاتحاد الاوروي وتبلغ أحجاماً قياسية، خاصة خلال السنوات الاخيرة، ويرجع ذلك لأسباب اقتصادية وسياسية وتنظيمية. وفي الوقت نفسه نجد الصادرات الزراعية ضعيفة وخاصة صادرات القمح، والتي ترجع لأسباب عديدة منها، قلة كمية الإنتاج، وغياب تنظيم يهدف لتصدير الفوائض للمنتجات الزراعية خاصة أثناء المواسم. بالإضافة إلى سياسات الدعم للفلاحين والتي يمارسها الاتحاد الاوروي، كما أنه يفرض العديد من الشروط المجحفة لدخول المنتجات الزراعية الجزائرية، منها ضرورة مراعات الشروط الصحية.

هذا الخلل المستمر خلف عدة آثار سلبية على الاقتصاد، منها التبعية للعالم الخارجي في الاعتماد على تلبية حاجاته الأساسية الغذائية خاصة القمح والذي يعرف تقلباً كبيراً في اسعاره، كل هاته الآثار تحتم على الجزائر اتباع سياسة تنموية زراعية، تمكنها من تحقيق الاكتفاء الذاتي، من هذا المنطلق سنبحث عن أهم التحديات والمشاكل التي تواجه الغذاء وبالتحديد منتج القمح، البطاطا، الزيت في ظل اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية، كما سنعمل خلال هذا البحث عن ايجاد حلول لمعالجة هذا الخلل.

إشكالية الدراسة: قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات في القطاع الزراعي، واتبعت برامج تنموية مختلفة في هذا المجال. كما قامت بتوقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بغرض دفع عجلة القطاع الصناعي والزراعي، ورفع صادراتها خاصة الزراعية نحو الاتحاد الاوروي.. على إثر هذا جاءت إشكالية دراستنا في التالي: ما هي التحديات التي تواجه الغذاء الجزائري وخاصة القمح، البطاطا، الزيتون، في ظل اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية ؟

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- 1- تشخيص اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية
- 2- تحليل واقع إنتاج القمح، البطاطا، الزيتون في الجزائر.
- 3- تسليط الضوء على الآثار والتحديات التي تواجه منتج القمح، البطاطا، الزيتون في ظل اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية.

4- وضع حلول للاستفادة من هذه الاتفاقية وخاصة في قطاع الزراعة إجمالاً، والقمح، البطاطا، الزيتون خصوصاً.

محاوير الدراسة:

المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لاتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية؛

المحور الثاني: واقع القطاع الزراعي في الجزائر بالتحديد القمح البطاطا، الزيت، وأهم الاستراتيجيات للنهوض به.

المحور الثالث: تحليل وتقييم صادرات وواردات القمح، البطاطا، الزيت الجزائري في ظل اتفاقية الشراكة الأوروبية، وأهم التحديات التي تواجهها الجزائر في هذا المجال.

المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لاتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر، ولا يضاويه في هذه الأهمية تكتل اقتصادي آخر فقد ظل يحتفظ بنصيب كبير في السوق الجزائرية حيث بلغت صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي سنة 2019 حوالي 53 %، وارتفعت هذه النسبة إلى 55% في 2021، وبلغت واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي سنة 2019 حوالي 55% (وزارة التجارة الجزائرية، 2021).

وفي ضوء هذه الأهمية للاتحاد الأوروبي جاء التوقيع على اتفاقية المشاركة الجزائرية، ودخول الاتفاقية حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، يعد أمراً حتمياً فرضته إلى جانب مكانة الاتحاد الأوروبي كشريك تجاري أول مجموعة من العوامل الأخرى تمثلت في:

أولاً: محددات التوجه نحو المشاركة الجزائرية الأوروبية

1. بالنسبة للجزائر: المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الطرفين وتعد من أهم العوامل التي تحث على إقامة تعاون وثيق في جميع الميادين.

-إضافة إلى رغبتها في خلق تعاون اقتصادي مكثف وزيادة حجم الاستثمارات، يضاف إلى ذلك دافع قوي وهو التعاون من أجل الأمن، وتبادل المعلومات لتخطي الظروف الأمنية الصعبة التي تعاني منها.

-لم يعد من الممكن استمرار استفادة الجزائر من اتفاقية التجارة التفضيلية والتعاون المالي الموقعة عام 1976، فلا تسمح المادة 24 من الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفية الجمركية، تقديم مزايا تجارية من طرف لآخر في اتجاه واحد، بل تشترط تبادل المزايا بين أطراف مناطق التجارة الحرة (السلام،، 2006) ².

-رغبة الجزائر في الاستفادة من هذه المشاركة من خلال وضع حد للتبعية الاقتصادية.

-الخروج من المرحلة الانتقالية باستغلال المساعدات المالية والتقنية المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي في تأهيل اقتصادها، على اعتبار أن عصر العولمة يتطلب تكتلات إقليمية للاندماج في حركة الاقتصاد العالمية، ومحاولة استغلال مزايا المنطقة الحرة والأورومتوسطية في 2012.

2. بالنسبة لدول أوروبا:

- ضمان مصادر دائمة للطاقة النفط والغاز خصوصاً وأن الجزائر دولة غنية بالنفط حيث تحتل الجزائر المرتبة 13 عالمياً من حيث الاحتياطات النفطية كما تعتبر الجزائر ثاني مصدر للغاز الطبيعي إلى أوروبا بعد روسيا بنسبة 30%.

- الحاجة إلى افتتاح أسواق جديدة في دول جنوب وشرق المتوسط للاستفادة من مزايا الحجم الكبير (المجيد، أيام 9/8/2004)، ومن بينها الأسواق الجزائرية فالدراسة التي قام بها أحد الباحثين الجزائريين على عينة من المؤسسات تصب في هذا الاتجاه، فهي لا تريد أن ترمي بكل ثقلها "الإنتاجي والتكنولوجي، الإداري والبشري" بقدر ما تركز على الجوانب التجارية، واحتكار الأسواق البكر في بعض الأنشطة الخفيفة التي لا يتعدى إنجازها بضعة أشهر، أو الأنشطة التصديرية لمنتجات جاهزة لم تعد تستوعبها الأسواق الأوروبية.

- إيجاد حلول للتغلب على المشاكل السكانية في دول الجنوب، حيث أن عدد السكان في دول البحر الأبيض المتوسط باستثناء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي سيصل إلى 400 مليون نسمة في غضون سنة 2030، وبالتالي فإن هذا التزايد السكاني في هذه الدول سوف يؤدي إلى تزايد موجات الهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي، حيث بلغ عدد المهاجرين الجزائريين في أوروبا حوالي 3.5 مليون، (K.Gherzouli، 1999) وترى المجموعة الأوروبية أنه لا بد من احتواء هذا التزايد عن طريق زيادة وتيرة النمو الاقتصادي وتبني سياسات سكانية محكمة.

- أمن أوروبا من أمن البحر الأبيض المتوسط، والأمن بالمفهوم الاستراتيجي ليس الأمن العسكري فحسب بل الثقافي والاقتصادي والاجتماعي، فلا يمكن أن تكون أوروبا مستقرة وبلدان الحوض الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط مضطربة، خاصة وأن الجزائر عرفت اضطرابات أمنية خلال فترة التسعينيات.

- المحرك الأساسي والهدف الرئيسي لفكرة المشاركة الأوروبية المتوسطة هو التنافس الخفي والمعلن بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي للسيطرة على مقاليد الأمور في المنطقة العربية، وخاصة منطقة شمال إفريقيا (سمير، 2000)

- توسيع المناقشات إلى ميادين لا يتضمنها الملف الأوروبي تتعلق على سبيل المثال بالعدالة والشؤون الداخلية، وحرية تنقل الأشخاص ومكافحة الإرهاب (Nchida, 1998)، والتعاون المشترك بين الطرفين في هذه المسألة.

ثانياً: المحاور الأساسية لاتفاق المشاركة

تأتي الاتفاقية لتشمل ثلاث مكونات أساسية: المكون السياسي، والأمني، والمكون الاقتصادي والمالي، والمكون الاجتماعي والإنساني، شأنها في ذلك شأن كافة اتفاقيات المشاركة الأخرى وسيتم التركيز في هذا الجزء على المكون الثاني للاتفاقية لما تتضمنه من التزامات محددة.

ثالثاً: مراحل التفكيك التعريفي في إطار منطقة التجارة الحرة

ولقد تضمن الباب الثاني من الاتفاقية مسألة التنقل الحر للسلع، وهذا بتبني إجراءات حرية تنقل سلع المواد الصناعية والزراعية، مع تحديد كفاءات تنظيم الإجراءات المتعلقة بإنشاء منطقة التبادل الحر.

1. تحرير حركة السلع المصنعة:

بالنسبة للصادرات من المنتجات الصناعية الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي يتم إعفاؤها من الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى ذات الأثر المماثل، ودون أية قيود كمية أخرى بمجرد دخول الاتفاقية مرحلة التنفيذ، ويستثنى من هذا قائمة من السلع التي يعتبرها الاتحاد الأوروبي حساسة وتحظى بمعاملة خاصة، والتي من بينها السلع النسيجية.

في حين أن تجارة المنتجات الصناعية الوافدة من الاتحاد الأوروبي إلى السوق الجزائرية، فيتمس تحريرها من الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى ذات الأثر المماثل ودون أية قيود كمية أو قيود أخرى بشكل تدريجي، أي على أساس مراحل زمنية من خلال الفترة الانتقالية وفق قوائم رئيسية تتحدد من خلالها نوعية السلع الصناعية وهذا بغية مساعدة الجزائر على الدخول الجيد إلى منطقة التبادل الحر وفق ثلاث قوائم (الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس مشاركة بين الجزائر من جهة والمجموعة الأوروبية، 2005).

القائمة الأولى: وتضم المواد الأولية الصناعية ومدخلات بعض العمليات الإنتاجية، وتم إحصاء 2076 خطأ تعريفاً منصوباً عليها في الفصول المحصورة بين 25-97 من دليل التعريف الجمركية، وهي تمثل مايقارب 25% من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، كما تتمتع هذه المنتجات بحماية جمركية ضعيفة تتراوح ما بين 5% إلى 15% معرضة للتحرير ومعفاة نهائياً من التخليص الجمركي بعد 2005/09/01 تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

القائمة الثانية: تمثل هذه القائمة 35% من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، وهي تتشكل أساساً من المواد الوسيطة و السلع التجهيز، ويكون التفكيك الجمركي على هذه المنتجات تدريجياً من سنتين إلى ست سنوات، بمعدل يتراوح بين 10% إلى 20% لكل سنة، أي أنه يتم تحرير المبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الواردة في هذه القائمة بشكل كامل حتى سنة 2013، وتضم هذه القائمة 100 منتج.

القائمة الثالثة: وهي المنتجات الحساسة وتمثل هذه القائمة 40% من الواردات الجزائرية، وتمثل في المنتجات الصناعية والتي تنتج محلياً وتتميز بحماية جمركية عالية، وتتشكل أساساً من المنتجات الصناعية المستوردة ويمتد تحريرها على فترة 10 سنوات من السنة الثانية إلى السنة الثانية عشرة وبمعدل سنوي يتراوح ما بين 5% إلى 10%، وتضم هذه القائمة 1964 منتجاً والجدول التالي يبين نسبة التخفيضات الجمركية للمجموعات السلعية المدروسة في قوائم التحرير الثلاث للواردات من السلع الصناعية في الاتحاد الأوروبي.

2_ المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة (الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس مشاركة بين الجزائر من جهة والمجموعة الأوروبية، 2005).

أ.المنتجات الزراعية: حسب المادة 13 من اتفاقية الشراكة وضع كل من الاتحاد الأوروبي والجزائر برنامج تبادل المنتجات الزراعية، منتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة وفقاً لمخطط إنتاج تدريجي. لم يتم الاتفاق على التحرير الكلي لها، وقد أعطيت امتيازات خاصة متبادلة لكلا الطرفين:

- الخضر، الفواكه، زيت الزيتون، المصبرات، الخمور، فيما يتعلق بالصادرات الجزائرية إلى أوروبا.

- اللحوم، الحليب، التبغ، المواد الزيتية، فيما يخص صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر.

ب. منتجات الصيد البحري: الصادرات الجزائرية من منتجات الصيد البحري:

هذه المنتجات وردت في البروتوكول رقم (2) من الاتفاق، يتكون من (20) بنداً تعريفاً يتم الإلغاء الكلي للحقوق الجمركية عليها.

-تخضع منتجات الصيد البحري ذات المنشأ الأوروبي الواردة إلى الجزائر والبالغ عددها (87) منتج لمجموعة من التفضيلات الممنوحة من قبل الجزائر والتي ترد في البروتوكول رقم (04) من الاتفاقية، وتمثل هذه التفضيلات التي ستخضع لها المنتجات الواردة من الاتحاد الأوروبي فيما يلي:

-إلغاء كلي للرسوم الجمركية المفروضة على (38) منتج أوروبي (03 تخضع إلى (05%) من الحق الجمركي و(35) تخضع إلى (30%) من الحق الجمركي.

- تخفيض (25%) من الرسم الجمركي المفروض على (49) منتج، حيث تصبح خاضعة لرسم قدره (22.5%) بدلاً من (30%) الذي كان مفروض عليها من قبل.

ج. المنتجات الزراعية المحولة: سيقوم الاتحاد الأوروبي بإلغاء الحقوق الجمركية بنسبة (95%) على الواردات الاعتيادية ذات المنشأ الجزائري، من جهتها تقوم الجزائر بتخفيضات جمركية تغطي حوالي (85%) من واردتها من الاتحاد.

د. المنتجات الزراعية الأخرى: فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية الوافدة من الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر والمدونة في البروتوكول رقم (02) من الاتفاقية والتي تشمل (118) منتج فسوف يتم تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها بنسب تتراوح ما بين (20%) و(100%) ولكن في حدود الحصص المتفق عليها بين الطرفين: -الإلغاء الكامل للرسوم الجمركية في حدود الحصص المتفق عليها على (91) منتج منها (34) منتج خاضع لرسم (30%)، (09) منتجات تخضع لنسبة 15% و48 منتج يخضع لنسبة (05%).

-التخفيضات ب (50%) من الرسوم الجمركية لـ 08 منتجات، 04 منها تخضع لنسبة 15% بحيث تصبح خاضعة لـ (7.5%) بدلاً من (15%) و04 الباقية تخضع لنسبة (30%) بحيث التخفيضات ب (20%) من الرسوم الجمركية لـ 19 منتج يخضع لنسبة (30%) بحيث يصبح خاضع لـ (24% بدلاً من 30%).

مع احتفاظ الجزائر بالمعاملة الوطنية الخاصة بفروع الشركات الأوروبية المستقرة على إقليمها. أما فيما يخص خدمات النقل التجاري، وتنقل الأشخاص لممارسة تجارة الخدمات، فتبقى مقيدة برخص وشروط متبادلة، ويمكن أن تكون محل اتفاقات خاصة يتفاوض حولها الطرفان.

المحور الثاني: واقع القطاع الزراعي في الجزائر بالتحديد القمح، البطاطا، الزيت، وأهم الاستراتيجيات التي تبنتها الجزائر للنهوض به.

تهيمن الحبوب والحليب على النموذج الاستهلاكي بالجزائر حيث يمثلان مع مشتقاتهما العمود الفقري للنظام الغذائي الجزائري، بالإضافة إلى الزيت والسكر والبطاطا، والبصل والطماطم والثوم. ويمثل هذا المجموع المواد الاستراتيجية التي تحظى بدعم الدولة، تحتل الحبوب ومشتقاتها المركز الأول بمعدل 39,22%، يتبعها الحليب ومشتقاته

(20%)، السكر والسكريات (10%) والزيوت والمواد الدسمة (10%). وتوفر الحبوب 59% من السعرة الحرارية للحصة الغذائية و70% للبروتينات.

أولاً: تطور إنتاج القمح في الجزائر

تعتبر الجزائر من بين الدول المنتجة للحبوب خاصة منها القمح، وهي أحد أكبر البلدان المستوردة له من الخارج، حيث أن القمح الجزائري يعتبر من أجود المنتجات عالمياً، فالقمح بنوعيه سواءً الصلب أو اللين يعتبر الأهم ضمن محاصيل الحبوب، و تشتهر بأنها تنتج الكثير من الأنواع المختلفة للقمح. حيث توجد أنواع متعددة للقمح وهي: القمح البلبوني، قمح الهدبة، قمح محمد البشير، قمح الزنتاني و قمح بو سالم.

كما أولت الجزائر كذلك أهمية كبرى لزراعة زيت الزيتون، الذي يمتاز بجودة عالية ونوعية رفيعة يحمل مواصفات الغذاء الطبي والصحي، تفوق مواصفات زيت الزيتون الإسبانية، والإيطالية التي لها باع طويل في السوق العالمية، والجزائر أوفر حظاً من غيرها من البلدان لاحتوائها على أراضي منخفضة قريبة من الخط الموازي، وهو ما يؤهلها لإنتاج أحسن نوعية زيت زيتون في العالم.

أما محصول البطاطا فهو يعتبر أحد المحاصيل الهامة من الناحية الغذائية في العالم، حيث يشغل الترتيب الرابع بعد القمح والذرة والأرز، والترتيب الأول في إنتاج الطاقة، والثاني في إنتاج البروتينات بعد الصويا، وتحتل البطاطا في الجزائر المركز الأول بين محاصيل الخضار المستهلكة والمستوردة.

أ. تطور المساحة الزراعية:

تعتبر مجموعة الحبوب من أهم المحاصيل الزراعية التي تشكل النمط الاستهلاكي للمجتمع الجزائري، ولعل القمح ومركباته أكثرها أهمية، لأنه يمثل القاسم المشترك الأكبر للغذاء اليومي لكل الجزائريين، وتحتل المساحة المخصصة للحبوب حوالي 74% من مجموع المساحة الصالحة للزراعة بصورة عامة، وبلغت المساحة الزراعية للقمح خلال الفترة 2006-2010 بحوالي 2012.81 ألف هكتار، في حين وصلت المساحة إلى 1974.99 ألف هكتار سنة 2019. أما مساحة البطاطا فقد قدرت ب 99.42 ألف هكتار خلال الفترة 2006-2010، في حين وصلت إلى 157.86 ألف هكتار، كما قدرت مساحة إنتاج الزيتون ب 431.63 ألف هكتار، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 1: تطور المساحة الزراعية للقمح، البطاطا، الزيتون في الجزائر من 2003-2019

الوحدة: ألف هكتار

السنوات	المساحة المزروعة من القمح	المساحة المزروعة من البطاطا	المساحة المزروعة من الزيتون
متوسط 2010-2006	1724.24	99.42	283.61
2011	1672.43	131.90	314.49
2012	1945.78	138.67	331.18
2013	1727.24	162.71	350.45
2014	1651.31	156.18	348.20
2015	1814.72	153.81	383.45
2016	2062.18	156.19	406.57
2017	2118.39	148.72	432.96
2018	1948.41	149.86	431.01
2019	1974.99	157.86	431.63

المصدر: جامعة الدول العربية: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخرطوم، مجلدات مختلفة (28-35)، سنوات مختلفة، صفحات مختلفة

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا المساحة المخصصة للقمح، أنها قد سجلت انخفاضاً للسنوات 2008-2011 و 2014-2014، فمثلاً بعدما كنت المساحة خلال الفترة المتوسطة من 2006-2010 تقدر بـ 1724.24 ألف هكتار، انخفضت بشكل كبير سنة 2008 وقدرت المساحة بـ 1006.57 ألف هكتار، ويرجع السبب في ذلك لشح الأمطار خلال هذه السنة، بينما عرفت المساحة ارتفاعاً ابتداءً من سنة 2015 إلى غاية سنة 2019 وهذا التحسن مرده الظروف المناخية الملائمة، وإلى الأثر الإيجابي لتطبيق المخططات الوطنية للتنمية الفلاحية (وهاب،، 2021).

كما يتضح لنا التوسع الحاصل في المساحة المزروعة لإنتاج الزيتون، إذ ارتفعت بـ 72,22% خلال 10 سنوات، وهذا تزامن مع زرع مساحة 220000 هكتار، المخطط لها في إطار مخطط التنمية الفلاحية الهادف لترقية الأقاليم الريفية، والذي سمح برفع المساحات المخصصة لغرس أشجار الزيتون إلى 431.63 ألف هكتار، إضافة إلى توسع زراعة الزيتون في المناطق الصحراوية. كما يعتبر صنف "سقواز" المتميز بكبر ثمرته وغناه بالزيت الأكثر انتشاراً في البلاد، وثلاث مساحة أشجار الزيتون توجد في ولايات وسط وشرق البلاد، وهي بجاية وتيزي وزو، البويرة، جيجل، سطيف وميلة، وثلاث المساحة المتبقية في الغرب وجنوب البلاد وهي ولايات غليزان ومستغانم ومعسكر وتلمسان وعين تموشنت، في الغرب، ووادي سوف وبشار والجلفة جنوب البلاد، ويوجه 88% من الإنتاج للزيت فيما المتبقي لزيتون المائدة.

في الوقت نفسه نجد أن المساحة المخصصة لزراعة البطاطا ارتفعت بشكل كبير من 99.42 ألف هكتار خلال الفترة من 2006-2010، حيث وصلت إلى 157.86 ألف هكتار سنة 2019، ما يجعلها تنافس إنتاج الحبوب، سيما بعد ضم مناطق جديدة على غرار عين صالح وتمنراست والمنيعية.

ب. إنتاج القمح، البطاطا، الزيتون في الجزائر خلال الفترة 2006-2020
لقد عرف معدل إنتاج القمح تراجيحاً كبيراً بين الارتفاع والانخفاض من حيث الكمية، وذلك نظراً لتأثره المباشر بالعوامل

المناخية وخاصة منها كمية الأمطار. كما بلغ إنتاج الزيوت في الجزائر خلال السنوات الخمسة الأخيرة حوالي 700 ألف طن في المتوسط، لتحل الجزائر المرتبة الثامنة عالمياً في إنتاج الزيتون بنوعيه الموجه للزيت أو المائدة. في حين ارتفع إنتاج البطاطا من 2359.05 ألف طن خلال الفترة 2006-2010 إلى 5020.2 ألف طن سنة 2019، والشكل التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 2: تطور إنتاج القمح البطاطا، الزيتون في الجزائر خلال الفترة 2006-2020
الوحدة: ألف طن

السنوات	إنتاج القمح	إنتاج البطاطا	إنتاج الزيوت
متوسط الفترة 2010-2006	2623.43	2359.05	26.5
2011	2554.93	3862.19	67
2012	3432.23	4219.48	39.5
2013	3299.05	4928.03	82.5
2014	2436.20	4673.52	57.2
2015	2656.73	4539.98	86.7
2016	2440.10	3789.21	99.5
2017	2436.50	4606.4	99.36
2018	3981.22	4653.3	101.40
2019	3876.88	5020.2	115.82

المصدر: جامعة الدول العربية: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخرطوم، مجلدات مختلفة (28-39)، سنوات مختلفة، صفحات مختلفة

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أنه كمية الإنتاج من القمح انخفضت بشكل كبير سنة 2017 حيث قدر بـ 2436.50 ألف طن مقارنة بمتوسط الفترة 2006-2010، حيث وصل متوسط الإنتاج إلى 2623.43 ألف طن، وذلك نتيجة للجفاف الذي عرفته البلاد خلال هذه السنة. كما عرفت سنوات 2014، 2015، 2017 انخفاض في الإنتاج مقارنة بسنة 2013، والتي وصل فيها الإنتاج إلى 3299.05 ألف طن، كذلك نجد أن الإنتاج ارتفع ابتداء من سنة 2018 إلى غاية 2020، ويتمثل السبب في تحسن الظروف المناخية، حيث بلغت متوسط تساقط الأمطار 508 ملم سنة 2019. ¹⁶ وإلى الأثر الإيجابي في تكييف أنظمة الإنتاج الزراعية من جهة، وتكثيف الإنتاج في فروع الإنتاج خاصة مجال الحبوب، بسبب ما يتلقاه المزارعون من دعم من طرف الدولة.

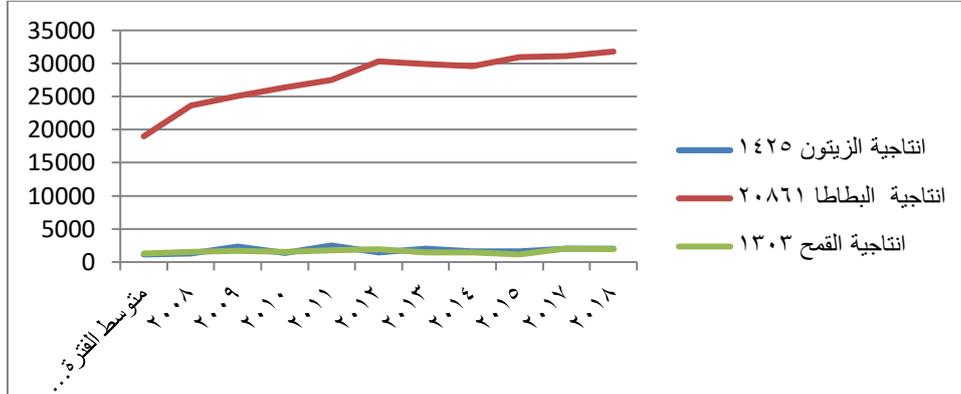
- كما يتبين لنا وجود تذبذب في حجم إنتاج الزيتون ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى الظروف المناخية، ورغم ذلك يبقى منحنى كميات الإنتاج في تزايد، ويعزى هذا التطور إلى الاستفادة من برامج دعم الفلاحة المسطرة من قبل الدولة. كذلك نجد ارتفاع في كميات إنتاج البطاطا حيث بعدما كمية الإنتاج تقدر بـ 2359.05 ألف طن خلال الفترة 2006-2010، أصبحت تقدر بـ 5020.2 ألف طن سنة 2019، وهذا راجع لارتفاع عدد السكان في الجزائر حيث وصل سنة 2022 بأكثر من 45.732 مليون نسمة.

ج. تطور إنتاجية القمح، البطاطا، الزيتون في الجزائر:

يمكن لمس تطور إنتاجية القمح والتي عرفت هي اختلالاً وتذبذباً كبيرين من سنة لأخرى، وقد بلغت الإنتاجية أدنى مستوى لها سنتي 2008 و سنة 2017 ب 1270 كجم/ هكتار، و 1150.17 كجم/ هكتار، بينما سجلت سنة 2018 أعلى مستوى لها ببلوغها 2043.32 كجم/ هكتار، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم 1: تطور إنتاجية القمح، البطاطا، الزيتون في الجزائر خلال الفترة 2003-2020

الوحدة: كجم/هكتار



المصدر: جامعة الدول العربية: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخرطوم، مجلدات مختلفة (28-39)، سنوات مختلفة، صفحات مختلفة.

نلاحظ من الشكل أن إنتاجية القمح تتصف بالتذبذب وبالميل أكثر نحو الانخفاض. إذ لم تسجل إنتاجية محصول القمح ارتفاعاً مقبولاً ومحسوساً، إلا في سنوات 2018 و 2019 بلغت على التوالي 2043.32 كجم في الهكتار، و 1962.99 كجم في الهكتار، وتعتبر إنتاجية القمح في الجزائر من بين المعدلات الضعيفة في المنطقة العربية، فمثلاً نجد الإنتاجية في السعودية قدرت ب 6068.26 كجم في الهكتار، وبلغت في مصر سنة 2019 ب 6378.85 كجم في الهكتار، ويعود السبب الرئيسي في تدني إنتاجية القمح في الجزائر، إلى الانخفاض في كميات الأمطار والجفاف، بالإضافة إلى أن ما زاد في تدهور هذه القيمة، الاستعمال غير السليم للأسمدة، فبالإضافة إلى نقص الكميات المستعملة بسبب عدم توفرها في الأسواق وارتفاع أسعارها، فإنها لا تستعمل وفق المعايير العلمية، وبالكمية والنوعية اللازمين، الشيء الذي جعلها غير مفيدة في تحسين الإنتاج والرفع من الإنتاجية، خاصة إذا كانت البذور المزروعة غير مختارة حسب خصائص وطبيعة التربة والظروف المناخية.

و فيما يخص منتج البطاطا فإن إنتاجيته كانت في تزايد على مدى هذه الفترة حيث قدرت عام 2012 ب: 30428 كغ/هكتار استمرت في الزيادة حتى وصلت إلى أعلى قيمة لها عام 2019 ب: 31801.10 كغ/هكتار، وهذه القيمة عائدة لمستوى هطول الأمطار كثيف خلال هذه السنة، وبالتالي ما أدى إلى تحصيل إنتاجية معتبرة من البطاطس في الجزائر. وسجلت إنتاجية الزيتون تذبذباً حيث كانت إنتاجيته سنة 2012 حوالي 2500 كغ/ للهكتار، لتتخفف سنة 2015 إلى 2020 كغ/ قنطار للهكتار بمعدل انخفاض قدره 7.76 - بالمائة، وتعاود الارتفاع إلى 2012.71 كغ/ هكتار سنة 2019، وبالرغم من اتساع المساحة المزروعة في الجزائر، إلا أنه لم يواكب زيادة في مردودية الهكتار من إنتاج زيت الزيتون

التي لم تتعدى 2 طن، في حين تتراوح حسب المعايير الدولية الذي بين 6-2 طن للهكتار في الأراضي البور و 7-2 طن للأراضي المسقية مع توفر الظروف الملائمة. ويرجع انخفاض مردودية المنتج إلى الظروف المناخية، ما أثر على حجم ثمار الزيتون الذي تم جنيه و بالتالي الكميات المنتجة، علماً أن الزيتون يعتمد على الأمطار كمصدر رئيسي للري من جهة والطرق التقليدية في الجني بدل الآلات و المعدات من جهة ثانية، مما يؤثر على نوعية المنتج، إذ يطغى الطابع التقليدي على المعاصر (https://knoema.com/atlas/Algeria).

ثانياً: استهلاك القمح، البطاطا، الزيتون في الجزائر خلال الفترة 2009-2018

تعد الجزائر واحدة من بين أكبر الدول استهلاكاً للقمح في العالم، حيث يبلغ حجم الاستهلاك السنوي للقمح 10.8 ملايين طن، ولأن الإنتاج المحلي لا يستجيب لحجم الاستهلاك المحلي، تلجأ السلطات في كل مرة إلى الاستيراد.

أما من حيث استهلاك زيت الزيتون فقد حلت سوريا في المرتبة الثانية عربياً، إذ قدر استهلاكها الإجمالي عام 2018 بـ 85.3 مليون لتر، وجاءت الجزائر ثالثة باستهلاك ناهز 73 مليوناً و 40 ألف لتر من زيت الزيتون. كما يستهلك الفرد الجزائري مادة البطاطا بكمية تفوق معدل الاستهلاك العالمي العادي بثلاث مرات، حيث تقدر كمية الاستهلاك بأكثر من 111 كغ سنوياً للفرد الواحد مقابل متوسط استهلاك عالمي قدره 31 كغ. هذه الوضعية تصنف الجزائر من بين أكبر مستهلكي البطاطا على المستوى العالمي. وسمح الاستقرار المسجل بخصوص هذا المنتج بتشجيع الفلاحين على توسيع المساحات المزروعة التي انتقلت من 105.121 هكتار في 2009 إلى 148.692 هكتار في 2017.

كما عرف هذا المنتج تطوراً ملحوظاً في السنوات الاخيرة ما سمح بتغطية السوق الوطنية، وكذا توفير كميات موجهة للتصدير حيث بلغت الكمية المصدرة 817 طن في 2017 منها 500 طن باتجاه قطر و 249 طن نحو اسبانيا. والجدول التالي يوضح ذلك.

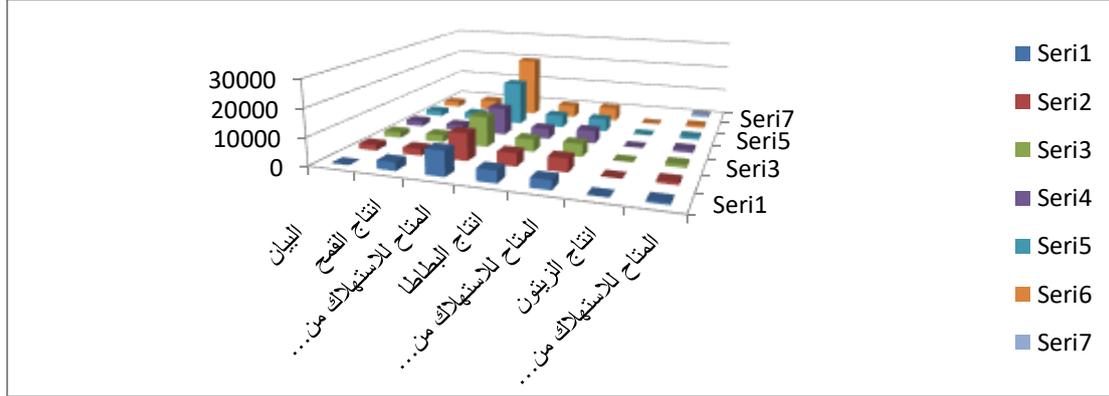
الجدول رقم 3: الإنتاج الوطني من القمح، البطاطا، الزيتون والتمتع بالاستهلاك منها خلال الفترة (2009-2018)
الكمية: ألف طن

البيان السنوات	إنتاج القمح	المتاح للاستهلاك من القمح	إنتاج البطاطا	المتاح للاستهلاك من البطاطا	إنتاج الزيتون	التمتع للاستهلاك من الزيتون
2009- متوسط 2013	3038.4	8907.8	4336.33	3351.53	61.62	759.3
2014	2436.2	9853.2	4673.52	4796.41	57.2	1016.60
2015	2656.7	11158.5	4539.98	4692.46	86.7	1122.4
2016	1937.6	10159.9	3789.21	4747.3	99.5	1147.2
2017	2436.5	16370.3	4606.4	4733.7	99.36	977.8
2018	3981.2	22799.3	4653.3	5106.2	101.40	978.2

المصدر: جامعة الدول العربية: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخرطوم، مجلدات مختلفة (28-39)، سنوات مختلفة، صفحات مختلفة.

والشكل التالي يوضح ذلك أكثر

الشكل رقم 2: الإنتاج الوطني من القمح، البطاطا، الزيتون والتمتع للاستهلاك منها (2009-2018)



من خلال الجدول نلاحظ أن الكميات المستهلكة من القمح في الجزائر بلغت **8907.8 ألف طن** خلال الفترة من 2009-2013، وارتفعت الكمية إلى **22799.3 ألف طن** سنة 2018، وذلك راجع لزيادة عدد السكان الذي ارتفع من 36.6 مليون نسمة سنة 2003، ووصل إلى 43.4 مليون نسمة سنة 2019، غير أن كمية الاستهلاك تفوق بكثير الكمية المنتجة سنة 2018 والتي بلغت **3981.2 ألف طن** مقابل استهلاك قدر ب **22799.3 ألف طن** في نفس السنة، وعلى الرغم من أن هذا الجزء والذي يساهم في سد الفجوة، إلا أنها مازال مرتفعة جداً **61%**، وهذا ما يجعل الجزائر تعتمد بشكل كبير في استهلاك القمح بشكل كامل على الاستيراد. كما نجد أن تدهور القدرة الشرائية للمستهلكين. غير النمط المعيشي منذ 1995، قد أجبر المستهلكين على القبول بهيمنة النمط الاستهلاكي الذي كان سائداً والذي مصدره الحبوب، (خبز، كسكسي، عجائن، الخ). إذ أصبحت مثل هذه المواد ملاذاً لغالبية السكان في ظروف اقتصادية واجتماعية غير مستقرة وغير مشجعة؛ وهذا ما يبرر النسبة المرتفعة نسبياً في معدل نسبة الاستهلاك في مجال الحبوب.

في المقابل نجد أن الكميات المستهلكة من البطاطا بلغت **3351.53 ألف طن** خلال الفترة من 2009-2013، وارتفعت الكمية إلى **5106.2 ألف طن** سنة 2018، حيث نجد أنه خلال فترة الدراسة استطاعت الجزائر أن تحقق الاكتفاء الذاتي في مادة البطاطا، وذلك راجع لملائمة الأراضي الجزائرية لزراعة البطاطا وهي الأراضي الطميية الخفيفة، والأراضي الصفراء المفككة جيدة التهوية حسنة الصرف، بعيدة مستوى الماء الأرضي، والخالية من الأملاح الضارة، بحيث تسمح هذه الأراضي بنمو الدرناات وزيادتها في الحجم بانتظام، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج، وارتفاع نسبة المحصول الصالح للغرض المنتج من أجله، كما تلجأ الجزائر إلى الاستيراد في أحيان معينة، والسبب راجع لبعض ممارسات التجار لسياسة الاحتكار.

كما نجد أن كمية الاستهلاك من الزيتون تفوق بكثير الكمية المنتجة خلال فترة الدراسة، وهذا ما يجعل الجزائر تعتمد بشكل كبير في استهلاك الزيوت بشكل كامل على الاستيراد. فبالرغم من كون حجم المساحة المزروعة قد رافقها زيادة في الكمية المنتجة، إلا أن هذه الأخيرة لم تصل إلى المستوى الذي بموجبه يمكن توفير كل المتطلبات الاستهلاكية من هذه المادة، علماً أن كمية من منتج الزيتون يوجه لعملية التخليل، وبالتالي تلجأ السلطات للاستيراد لتغطية هذا العجز من زيت الزيتون (بورديج، 2021).

ثالثاً: أهم الإجراءات التي قامت بها الدولة الجزائرية لدعم إنتاج الحبوب وخاصة القمح، والبطاطا، والزيتون

بادرت الجهات المعنية بتطبيقها مجموعة من الإجراءات، ومنها ما يتعلق خصوصاً بتشجيع المزارعين على الاستمرار في زراعة الحبوب وعدم التخلي عنها، خاصة عندما صارت غير مربحة بسبب الفرق المسجل بين التكاليف التي يتحملونها والأسعار المطبقة، والتي تخضع لدعم من الدولة. والجدير بالذكر، أن الجزائر منذ بداية التسعينيات، توجهت إلى إلغاء الدعم عن أسعار مستلزمات الإنتاج والمنتجات الزراعية، إلا أنها أبقت على تقديم الدعم لبعض السلع الاستراتيجية المستوردة، وأهمها مادة القمح، إذ يتم دعم أسعار القمح في مرحلتي الإنتاج أو الاستهلاك. إلى جانب القروض الزراعية الميسرة ودون فوائد، وتقديم الدعم لمستلزمات الإنتاج من الأسمدة الفوسفاتية وغيرها لإنتاج القمح بمناطق إنتاج الحبوب بشمال وجنوب البلاد. كما يقدم الدعم أيضاً ضمن برامج خدمات إتاحة مياه الري، وحاصدات المحاصيل، والأعلاف، وفي نفس السياق، تقرر منذ سنة 2003 رفع السعر عند الإنتاج بما يفوق 200% بالنسبة لمختلف أنواع الحبوب؛ وموازية مع ذلك تم توسيع المساحة المخصصة لإنتاج الحبوب في بعض الجهات الجبلية والصحراوية، والتي أعطت التجارب فيها نتائج مشجعة، وإن كانت مثل هذه المبادرة تحتاج إلى استمرارية ومزيد من الدعم التحفيزي. كما بادرت الجهات المعنية بالعمل على الرفع من المساحات المسقية، وذلك بإضافة قرابة 250.000 هكتار كأراضي جديدة مسقية، تدخل في إطار برنامج تميمين واستصلاح الأراضي، خاصة تلك الواقعة في مناطق السهوب، والتي تكون قد وصلت حسب بعض التقديرات إلى أكثر من مليون هكتار. وفي الجانب التقني والفني، فإن الجهود تبذل لإيجاد أنواع جديدة من البذور ذات قابلية عالية على التكيف مع الظروف المناخية والتربة، مع توفيرها بالكميات الكافية كما يجري العمل على حث الفلاحين على استعمال التقنيات الحديثة في الزراعة؛ وكل هذه الإجراءات تستدعي الصرامة في التطبيق (بورديج، 2021).

-برنامج دعم إنتاج البطاطا: دعم بناء البيوت النفقية المقاومة للحشرات والمخصصة لغرس البطاطا بـ 30% وبسقف 200000 دج، وكذا دعم تجهيز مخابر للمراقبة الذاتية لصحة شتلات البطاطا بنسبة 30% وبسقف 3500000 دج، أما معدات توضيب شتلات البطاطا فكان الدعم 30%، وبسقف 1500000 دج، وقد قدم دعم للتخزين بالتبريد لشتلات البطاطا بقيمة 0.75 دج/كغ لكل شهر وفي فترة أقصاه 6 أشهر، ومن أجل دعم إنتاج بذور البطاطا فقد قدم دعم حسب أصناف الشتلات الخاصة بإنتاج بذور البطاطا فكان الدعم 30 دج/كغ لا نتاج الشتلات من نوع Elite 12 دج/كغ لشتلات Super- Elit 15 دج/كغ لشتلات ودعم Pré-base، أما بالنسبة لتنظيم التخزين بالتبريد لمنتوج البطاطا فكان الدعم بقيمة 1.8 دج/كغ في الشهر للبطاطا الموضوعة في شبكات، و1.8 دج/كغ في الشهر للبطاطا (غربي، 2009/2008).

المحور الثالث: تحليل وتقييم صادرات وواردات القمح، البطاطا، الزيتون الجزائري في ظل اتفاقية الشراكة الأورجزائرية، وأهم التحديات التي تواجهها الجزائر في هذا المجال.

أولاً: تطور واردات القمح، البطاطا، الزيتون من الاتحاد الأوروبي ومن بقية دول العالم

تعتبر الجزائر من بين أكبر الدول المستوردة للقمح اللين في العالم، حيث تستورد الكميات المطلوبة من نحو 10 دول، في مقدمتها فرنسا، التي تبلغ قيمة الاستيراد منها سنوياً حوالي مليار دولار، فضلاً عن دول أوروبية أخرى منها ألمانيا وأوكرانيا بجانب الولايات المتحدة وكندا وروسيا والأرجنتين.

وتحتل الجزائر المرتبة الثانية عالمياً بعد مصر في استيراد القمح، وتبلغ نسبة الاستهلاك الفردي سنوياً نحو 100 كيلوغرام، وهو ضعف النسبة في الاتحاد الأوروبي، وثلاثة أضعاف في باقي دول العالم، وتستقطب منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط ثلث مشتريات القمح عالمياً، كما تستورد نسبة قليلة من البطاطا، عكس الزيتون حيث تستورد نسبة كبيرة منه لإنتاج زيت المائدة، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 4: تطور واردات وصادرات الجزائر في كل من القمح، البطاطا، الزيتون، من الاتحاد الأوروبي ومن خارجه خلال

الفترة 2013-2020

الوحدة: ألف طن

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
واردات القمح من الاتحاد الاوروي	6091.19	5704.176	6539.026	4437.264	4620.296	541.9074	6142.998
صادرات القمح من العالم	5.9	0	3.1	3.3	0.2	0.8	0.2
واردات البطاطا من العالم	115.03	123.58	152.94	87.46	141.7	110.4	90.5
صادرات البطاطا من العالم	0.26	0.69	0.03	2.62	0.8	0.8	4.9
واردات الزيتون من العالم	678.9	959.2	1036.8	1061.5	842.9	891	923.9
صادرات الزيتون من العالم	1.8	0.5	1.2	12.5	13.5	16.0	2.00

المصدر: http://madb.europa.eu/madb/statistical_form.htm

المصدر: جامعة الدول العربية: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، الخرطوم، مجلدات مختلفة (28-39)، سنوات مختلفة، صفحات مختلفة.

تشير بيانات الجدول أن كمية الصادرات من القمح مقارنة بالإنتاج ضعيفة جداً، في حين نجد أن الكميات المستوردة من القمح كميات معتبرة خلال فترة الدراسة، وبخاصة في الفترة 2016-2019، وذلك نظراً لانخفاض الإنتاج في هذه الفترة، بالإضافة إلى زيادة عدد السكان خلال هذه الفترة.

عموماً يرجع انخفاض إنتاج القمح في الجزائر إلى الآتي:

* رغم توجه الدولة نحو برامج تهدف لزيادة الأراضي المستصلحة وزيادة إنتاجيتها، إلا أننا نلاحظ أن: مساحة الأراضي المزروعة بقيت في حدود 1974.99 ألف هكتار، ونلاحظ كذلك انتشار المساحات المتروكة، والتي تشمل المساحات من الأراضي الزراعية التي لا يتم استغلالها في أحد أو بعض المواسم، لعدم كفاية مياه الري أو لاستعادة قدرتها الإنتاجية.

* ضعف مردود الهكتار الزراعي في الجزائر، وذلك لقلة الامطار في كثير من السنوات، بالإضافة إلى قلة استعمال التقانة الزراعية المتطورة، سواء من حيث تقنيات الزرع أو المعدات ومستلزمات الإنتاج الزراعي، والتي تتطلب دعماً كبيراً من طرف الدولة.

* الطريقة والكيفية والجدوى التي تمنح بها المؤسسات المخصصة للإقراض الفلاحي. كما نجد ضعف التمويل المخصص لدعم مستلزمات الإنتاج الزراعي (غير الجرارات) (خيرة، 2021).

* انتشار المزارع العائلية، وضعف التأطير العلمي للفلاحين، وذلك لغياب التعليم الزراعي للفلاحين، وتعريفهم بالتقنيات والماكنات الزراعية الحديثة، وكذا استخدام الأسمدة...

- كما أن الكميات المستوردة من البطاطا في انخفاض طول فترة الدراسة، وتمثلت مجملها في بذور البطاطا من أجل تحسين نوعية المنتج. كما أن الكميات المصدرة قليلة جداً وذلك راجع لتغطية الإنتاج الجزائري للسوق المحلي، هذا من جهة كذلك نجد أن الاتحاد يضغط على المصدرين من الدول العربية لإرغامهم على تحقيق معايير قياسية صحية عالية وصعبة جداً، تجعلهم يضحون بالمزايا التي تتيحها اتفاقية الشراكة.

- أما الكميات المستوردة من الزيوت فهي في ارتفاع طول فترة الدراسة، أما إذا تأملنا نسبة الصادرات مقارنة بالإنتاج نجدها ضعيفة بالنسبة للجزائر، بالرغم من أن المنتج الجزائري يحظى بالقبول في الأسواق الدولية بسبب قلة نسبة الحموضة التي تميزه، وتعود أسباب هذا الانخفاض إلى ارتفاع تكلفته مقارنة بمنتجات دول منافسة مثل إيطاليا واسبانيا، مع عدم وجود برامج تدعم وترافق المصدرين مقارنة بالاتحاد الأوروبي الذي يتبع ما يعرف بنظام الاعتماد الأوروبي، الذي يحدد من خلالها سمات زيت الزيتون المستورد وخصائصه ونسبة حموضته، إضافة إلى إتباع هذه الهيئة لسياسة حمائية من خلال الدعم المقدم للدول الرائدة في هذا القطاع مثل اسبانيا و إيطاليا (عابد، 2017/2018).

وذلك راجع إلى الآتي (بورديح، 2021): *عدم الاهتمام بتقليم وتخصيب أشجار الزيتون عن طريق استخدام الأسمدة الضرورية لتسريع عملية تطوير البراعم الفتية؛

*عدم التحكم في عملية العصر والتخزين التي تنقص من قيمة ونوعية الزيت، حيث أغلب الفلاحين يستعملون أكياس البلاستيك ولمدة تخزين قد تزيد عن الشهر، وهو ما يؤثر سلباً على نوعية المردود ويرفع معدل الحموضة بشكل كبير ؛
*يغلب على المعاصر الطابع التقليدي، مع قلتها أيضاً وهذا يؤخر عملية العصر مما يؤثر على جودة المنتج بشكل مباشر.
*الاعتماد على حقول و البساتين الأسرية و الزراعات حقلية بسيطة، باستثناء الزراعات المكثفة التي ظهرت ببعض الولايات الجنوبية كوادى سوف والتي تعتمد على التقنيات الحديثة، وهي مصنفة كمزارع كبرى ؛

*تركز أشجار الزيتون بالمناطق الجبلية ما يجعل الاعتماد على العنصر البشري المتمثل أفراد الأسرة في عملية الجني ؛

*غياب مخابر متخصصة في تحاليل زيت الزيتون في الجزائر، حيث يضطر المنتجون الذين يريدون التعرف على القيمة الغذائية لمنتجهم من أجل تسويقه، للذهاب إلى تونس لإجراء التحاليل الفيزيو-كيميائية والميكروبيولوجية و إظهار مستوى للحموضة ومدى استجابة أنواع الزيوت إلى المقاييس التي يشترطها المجلس الدولي للزيتون و ما ينجر عن ذلك من أتعاب إضافية و هدر للوقت؛

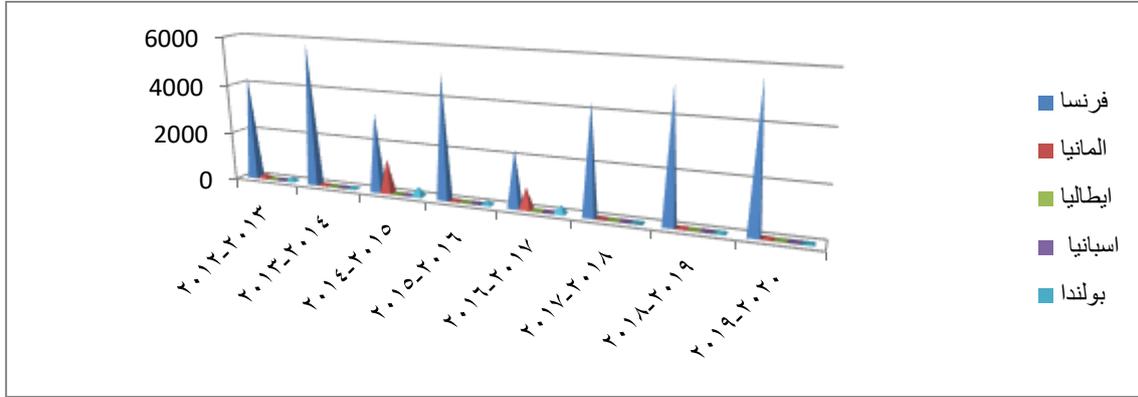
عموماً نجد أنه وبالرغم من حصيلة حصاد القمح بنوعيه الصلب واللين، التي كانت لأبأس بها؛ إلا أن ذلك لم يعف الدولة من اللجوء للخارج، لتغطية ما يعادل ثلث الاحتياجات الوطنية من الحبوب. مما يدل على الدرجة المرتفعة لتبعية الجزائر فيما يخص هذه المادة الاستراتيجية

ثانياً: التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر من قمح الاتحاد الأوروبي حسب الدول لفترة (2012-2020)

تعد فرنسا أول مصدر لمنتج القمح للجزائر، ثم تليها ألمانيا، وبولندا ومملكة المتحدة بكميات معتبرة خلال هذه الفترة، في المقابل نجد روسيا وأكرانيا، وكندا والولايات المتحدة الأمريكية تعتبر كذلك سوق لواردات الجزائر من القمح، والجدول التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم 3: أهم الدول الأوروبية الموردة للجزائر في مادة القمح خلال الفترة 2012-2020

الوحدة: ألف طن



المصدر: معطيات الموقع http://madb.europa.eu/madb/statistical_form.htm

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن فرنسا هي المورد الأول للقمح للجزائر وبقيم مرتفعة، تليها ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا، وبولندا وهكذا، وهذا راجع إلى نقص الإنتاج المحلي الذي دفع الجزائر إلى زيادة الاستيراد.

رابعاً: التحديات والمشاكل التي تواجه إنتاج القمح، البطاطا، الزيتون في الجزائر في ظل اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

تعمل الجزائر على زيادة إنتاج القمح بصفته من أهم المنتجات الأساسية للغذاء في الجزائر، حتى تتمكن من القضاء على مشكلة الأمن الغذائي فيه، كما تسطر على الرفع من صادراتها من هذا الأخير، وتصديره لدول الاتحاد الأوروبي، خاصة أنها وقعت اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية مع هذا الأخير، غير أنها تتعرض لجملة من المشاكل والتحديات التي تعرقل إنتاج القمح بالكميات المرغوبة، والمسطرة، خاصة أنها تنتج أجود أنواع القمح في العالم، وتمثل أهمها فيما يلي:

1. سياسات الاتحاد الأوروبي في مجال الزراعي خاصة سياسة الدعم (بورديج، 2021):

المساعدات المباشرة من أهم عناصر السياسة الزراعية، نظراً لأنها تستحوذ على نسبة كبيرة من ميزانية السياسة الزراعية، حيث مثلت 42 بالمائة من نفقات عام 2018، ومن جهة أخرى لدورها الرئيسي في تدعيم دخل الفلاحين في الاتحاد، كانت المساعدات تقدم للفلاحين تحت ظل مخططين مختلفين، الأول "نظام المساعدات الوحيد" يخص الدول الأعضاء القديمة EU-15، والثاني نظام مساعدات "المنطقة الوحيدة" الذي يخص الدول الأعضاء المنضمين حديثاً، بحيث يطبق النظام الأول بحسب قواعد النموذج التاريخي أو النموذج الإقليمي أو تشكيلة منهما بما يعرف "ب النموذج الهجين"، " حيث في النموذج التاريخي يتلقى الفلاحون مساعدات، تركز على الهكتارات المؤهلة لهذه المساعدات وتؤخذ الفترة 2002-2000 كمرجع، تحسب عليه قيمة هذه المساعدات، أما النموذج الإقليمي فيرتكز على قيمة موحدة من

المساعدات داخل الإقليم، ومن أجل استلام هذه المدفوعات يجب على الفلاحين الالتزام بمتطلبات قانونية مثل المحافظة على الأراضي في ظل شروط بيئية وزراعية.

إن الهدف من قانون المساعدات المباشرة هو "إيجاد دعم أفضل لبعض الأنشطة و المناطق و المستفيدين" مثل توحيد مستوى الدعم بين الدول الأعضاء، لذا. اقترحت المفوضية الأوروبية تحديد نظام المساعدات إلى 'نموذج المعدل الثابت'، حيث يستبدل نظام المساعدات الموحدة في EU-15 ونظام مساعدات المنطقة المبسطة في دول EU12- بنظام واحد بمتوسط إقليمي أو وطني للهكتار. عرض مقترح هذا الإصلاح مجموعة من نظم مدفوعات كما يلي:
-مساعدات قاعدية: وهي مدفوعات موحدة للهكتار على المستوى الوطني أو الإقليمي.

-صغار المزارعين: هناك زيادة ب25 بالمئة لصغار المزارعين المبتدئين الأقل من 40 سنة لخمس سنوات الأولى، وهذا البرنامج سيمول بما يصل 2 إلى بالمئة من الغلاف الوطني.

-الدعم المرتبط: Coupled support أعادت المفوضية إدراج خيار الدعم المرتبط حتى تعين الآثار العكسية للمساعدات المباشرة، وكان قد ألغى لمعظم المنتجات إلا أن المفوضية اعترمت إعادة إدراج هذه المساعدات لصغار البقر و الماعز و الغنم، حيث تخصص الدول الأعضاء ما يصل إلى 5 حتى 10 بالمئة من الغلاف الوطني لهذا الدعم.

-مخطط المزارع الصغيرة: وضعت المفوضية هذا المخطط كبديل للمخطط السابق حيث يمكن للمزارعين الصغار، مزارعهم أقل من 3 هكتار أن يتسلموا مساعدات دفعة واحدة بدلاً من المساعدات الأخرى، حيث يتم إعفائهم من معايير المحافظة على البيئة و الإجراءات المشددة، وتخصص الدول الأعضاء ما يصل إلى 10 بالمئة من الغلاف الوطني لهذا المخطط.

2. تحديات النفاذ إلى الأسواق الأوروبية والحواجز غير الجمركية:

تعني الحواجز غير الجمركية جميع التدابير الأخرى من غير التعريفات الجمركية التي تشوه التجارة والتي تضم قواعد المنشأ، معايير الصحة والصحة النباتية، والحواجز التقنية أمام التجارة، وبراءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية.
أ.قواعد المنشأ وتكلفة الإنتاج: إن تعقد وتعدد قواعد المنشأ تشكل عبئاً على المنتجين ومن ثم تؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج المحلي نتيجة ارتفاع أسعار المواد الوسيطة المستوردة من الاتحاد الأوروبي (Ghoneim، 2003)، في وقت يواجه فيه المنتج الجزائري العديد من الأعباء الضريبية والجمركية، كما تواجه المنتجات الصناعية العديد من التحديات هذا قد يحد من قدرتها التنافسية في الأسواق الأوروبية، وهو ما يدفع بالمنتجين في الكثير من الأحيان إلى التضحية بالمعاملة التفضيلية التي تتيحها الاتفاقية عند النفاذ إلى الأسواق الأوروبية، حيث أن العديد من المنتجين الجزائريين يفضلون الاستيراد من الصين وذلك لانخفاض التكلفة، وتمثلت في كل من منتجات التجهيز و مواد الإنتاج، والتي أصبحت بديلاً عن المنتجات الأوروبية المتأثرة بقيمة صرف الأورو، كما أن العديد من المنتجين الجزائريين ينتجون للسوق المحلي دون الاهتمام بالتصدير (يعتبر هذا من المشاكل التي تعاني منها الصناعة، والزراعة).

ب. الاستفادة من قاعدة تراكم المنشأ:

إذا ناقشنا إمكانية الاستفادة الصناعية الجزائرية من قاعدة تراكم المنشأ التي تسمح لها بإمكانية النفاذ إلى الأسواق الأوروبية، حيث أنه وفق ميزة التراكم فإنه يُسمح للمنتج والمصدر الجزائري باستيراد مدخلات إنتاج ذات منشأ دول الاتحاد الأوروبي وكل من المغرب وتونس وسبتة ومليلية، ثم استخدامها في تصنيع سلع تكتسب المنشأ الجزائري دون الالتزام بقاعدة إدخال عمليات تصنيع أو تحويل جوهري عليها، ويتم تصديرها للأسواق الأوروبية وفقاً لترتيبات التجارة التفضيلية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. غير أننا نجد أن الواقع الفعلي يشهد تدني فرص الاستفادة من هذه القاعدة لعدة اعتبارات (Ghoneim، 2003):

*ماتشده اتفاقيات المشاركة الأوروبية مع الدول المتوسطية من تفاوت في قواعد المنشأ حيث تختلف قواعد المنشأ في إطار اتفاقية تونس واتفاقية المغرب عن نظيرتها في الاتفاقية الجزائرية هذا ما يحّد من الاستفادة من تراكم المنشأ متعدد الأطراف في دعم التكامل الصناعي بينهم، كما تختلف أيضاً عن قواعد المنشأ مع الاتحاد الأوروبي هذا ما يجعل الشركات الأجنبية تفضل الاستثمار في " المركز " أي في الاتحاد الأوروبي لتمتع منتجاتها بحرية النفاذ إلى أسواق كافة الدول " الأطراف " بدلاً من أن تستثمر في الجزائر مما يحرمها من فرصة تسويق منتجاتها في باقي الدول المتوسطية ودول وسط وشرق اسيا.

*كما نجد أن حظر رد الرسوم مجحف في حق الصناعة الجزائرية نتيجة لمايلي:

- ارتفاع المكون المستورد فيها.

- ارتفاع التعريف الجمركية غير التفضيلية التي مازالت تطبقها الجزائر مع العالم الخارجي بالمقارنة بنظيرتها الأوروبية.

3.المعايير الفنية وتدابير الصحة والصحة النباتية (السيد م.، 2004):

يشترط الاتحاد الأوروبي ضرورة تطبيق لوائح صحة النبات على المنتجات الزراعية الطازجة من أجل دخولها إلى الأسواق الأوروبية، مما يستدعي خضوعها للفحص على ثلاث مستويات: الفحص عن طريق الأجهزة المختصة بفحص الأطعمة في بلد المنشأ، لضمان خلوها من الآفات والأمراض والمبيدات، تخضع نفس المنتجات للفحص مرة أخرى لدى وصولها للاتحاد الأوروبي للتأكد من مطابقتها للشروط سالف الذكر، بالإضافة إلى ذلك تخضع للفحص مرة ثالثة على مستوى البلد المستورد العضو في الاتحاد الأوروبي، لأن لكل دولة من دول الاتحاد الحق في وضع الشروط الفنية والصحية التي تراها مناسبة لاقتصادها المحلي، مما يخضع الصادرات الزراعية للدول العربية الشريكة لمعايير مزدوجة. وهذا يعطي بدوره ميزة إضافية للمنتجات المتبادلة بين دول الاتحاد الأوروبي على منافستها من هذه الأخيرة، لكون الأولى تنتقل بين كافة دول الاتحاد من غير رقابة إلا في بعض الحالات، في حين تخضع المنتجات الزراعية للدول العربية الشريكة للفحص والمراقبة عند دخولها أو إعادة تصديرها من دولة أوروبية إلى أخرى. ومن الجدير بالذكر أن معظم القواعد الصحية الخاصة بالاتحاد الأوروبي يتم تطبيقها مباشرة على الشركات الأجنبية التي تقوم بتصدير منتجاتها إلى الأسواق الأوروبية.

وإذا ما تمت عملية التصدير عن طريق مستوردين أوروبيين محليين، يكون هو المسؤول على سلامة ومطابقة السلعة للشروط الصحية والبيئية، مما يدفعه إلى الضغط على المصدرين من الدول العربية لإرغامهم على تحقيق معايير

قياسية صحية عالية، وفي غالبية الأحيان يطلبون ضمانات قانونية ملزمة هذا من جهة، من جهة أخرى غياب هياكل التحليل وإصدار الشهادات، وعدم وجود فروع منظمة وتكوين الإنتاج نفسه في الدول العربية الشريكة، وعلى اعتبار أن غالبية شركات الإنتاج وتصدير المنتجات الزراعية والغذائية في هذه الأخيرة ذات حجم صغير مما يجعلها تواجه تكاليف كبيرة لإعداد المعايير، وإصدار الشهادات والتدقيق الذي ليس من الممكن دائما التعامل معه، الأمر الذي يؤدي إلى استبعاد صغار المنتجين على النفاذ إلى الأسواق الأوروبية الزراعية.

4. تحدي يتعلق بقلة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية خاصة الأوروبية: الجدير بالذكر، أن حركة تدفق رؤوس الأموال تنشط عندما يتوفر المناخ السياسي والاقتصادي الملائم؛ والمتتبع للعلاقات السياسية خلال العقدين الماضيين يلاحظ تعرضها لهزات متواصلة وعميقة في كثير من الأحيان، خاصة إذا أضفنا إلى ما سبق الظروف الأمنية التي مرت بها البلاد في عقد التسعينيات، ولا تزال تبعاتها تتجلى من حين لآخر. وقد انعكست تلك التطورات دائما على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، كما أدت إلى هروب البعض من رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج. والعزوف عن إقامة استثمارات في جو غير مستقر.

الخاتمة:

إن اتفاقية المشاركة الجزائرية الأوروبية يترتب عليها آثار إيجابية، وأخرى سلبية كما هو الحال بالنسبة لاتفاقيات المشاركة الموقعة مع الدول العربية المتوسطة، ورغم أن الآثار السلبية سوف تنحصر في الأجل القصير والمتوسط، بينما الآثار الإيجابية سوف تظهر في الأجل الطويل، إلا أن الأرباح المحتملة أقل والتكاليف المتوقعة أكبر بالنسبة للجزائر للأسباب التالية:

- إن القطاع الزراعي يعاني من مشاكل كثيرة، ويواجه تحديات كبيرة هذا ما يجعل الاستفادة من هذا الاتفاق في الوقت الراهن بعيدة، إلا أنه يمكن الحد من هذا الأثر السلبي إذا ماتم التصدي للمشاكل الداخلية التي تعوق كلا من الإنتاج، والتصدير الزراعي والصناعي، وأحسن إدارة الفترة الانتقالية لتنفيذ برنامج تحرير التجارة.

- اعتماد الجزائر على تصدير النفط والغاز وبالتالي فإنه في حالة انخفاض أسعار هذه الأخيرة فإن الجزائر تكون في مواجهة كبيرة لانخفاض حاد في الإيرادات الحكومية، هذا ما يؤدي بدوره إلى وجود اختلالات كبيرة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

من هنا يمكن القول أن الاتفاقية تعتبر محدودة المدى لكونها لاتتضمن أي التزامات عميقة، مقارنة بمدى عمق الاتحاد الأوروبي بدول وسط وشرق أوروبا.

التوصيات المقترحة لتعظيم الفائدة للقطاع الزراعي الجزائري في ظل اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية:

* إعادة النظر في هذه الاتفاقية بما يخدم الطرفين وفق مبدأ "رابح - رابح"، لأن الظروف التي وقعت فيها هذه الاتفاقية تختلف عن الظروف الحالية.

*بالإضافة إلى إصلاح التشريعات الإدارية: ينبغي على الدولة أن تكيف إطارها القانوني من أجل جلب الاستثمار والاستفادة من دخول رؤوس الأموال التي تمكنها أو تسمح لها بتحقيق الاندماج، واقتناص الفرص والمزايا التي توفرها اتفاقات المشاركة، وذلك بتقديم الامتيازات اللازمة للمستثمرين (كالتسهيلات والإعفاءات الجبائية) وتوفير الضمانات الكافية، كما يجب العمل على تطوير وتوسيع المناطق الحرة حيث تؤدي إلى تنمية الصناعات التصديرية، والمبادلات التجارية والترانزيت، من خلال تحسين البنية التحتية والخدمات المساندة لها، إلى جانب التوسع في إنشاء المزيد من المناطق الحرة.

*تأطير الفلاحين وجلب التقنيات والمكينات الحديثة لهم: يجب على الدولة تكوين الفلاحين من خلال دورات تكوينية، تعرفهم بالطرق الحديثة في الزراعة والماكنات المستعملة في كل مراحل الإنتاج الفلاحي. بالإضافة إلى تكوين جامعي متخصص في الفلاحة (مهندسين واقتصاديين)، ثم منح الدعم الكامل لهم لإنشاء مزارع نموذجية متطورة، فيها الزراعات المحمية، وكذا الزراعة بدون أرض.

تجميع الفلاحين ولم شملهم في تعاونيات ومستثمرات وأراضي متقاربة ومتجاورة من أجل تسهيل عملية معالجة الأشجار في حالة إصابتها بالأمراض وتيسير عمليات الجني الميكانيكية " مستقبلاً"

*حل مشاكل التمويل والدعم والتأمين الفلاحي: في الجزائر غالب المزارعين هم صغار، وليس لديهم التمويل الكافي، لاستصلاح الأراضي ومجابهة تغيرات السوق، فعلى الحكومة مرافقة الفلاح الحقيقي في كل المراحل وتعويضه عن الخسائر، وتأمينه وتأمين منتوجه (عن طريق مؤسسات مالية خاصة، وبنوك زراعية). لأنه مهما تكن الأرصدة المقدمة لهم فهي تقل خطراً عن المخاطر الناجمة عن عملية الاستيراد.

*تسهيل دخول المستثمرين الاجانب للاستثمار في القطاع الزراعي بدل الاستيراد من الخارج، والعمل على تسهيل عملية الوصول للمنتجات الزراعية، بداية بعقد اتفاقات تجارية تسهل دخولها للأسواق، خاصة الافريقية والعربية منها، وحتى التفاوض مع الدول المصدرة للجزائر الرئيسة مثل دول الاتحاد الاوربي للسماح بدخول المنتجات الزراعية، وعدم التحجج بقواعد المنشأ لرفض السلع الجزائرية. ثم توفير وسائل النقل المختلفة (البرية، البحرية، الجوية) حسب الدول المصدرة لها.

-وزارة التجارة الجزائرية. (2021) .

K.Gherzouli. (1999). condition de réussite du partenariat interentreprises Algérienne-occidentale: aspect sociologique et organisationnelles, in partenariat d entreprise et mondialisation. Paris: édition karthala.

Ghoneim, A. F. (2003). Rules of Origin and their Impact on Egypt within the context of the EU-Med Partnership Agreement.

<https://knoema.com/atlas/Algeria>. (s.d.).

<https://knoema.com/atlas/Algeria/topics/Agriculture/Crops-Production-Quantity-tonnes/Wheat-production>. (s.d.).

<https://knoema.com/atlas/Algeria/topics/Agriculture/Crops-Production-Quantity-tonnes/Wheat-production>.

Nchida, M. H. (1998). 5 Essai sur L'ouverture de L'économie Algérienne. algerie.

بهاجيرات لال داس، منظمة التجارة العالمية: دليل للإطار العام للتجارة الدولية، (ترجمة: رضا عبد السلام، دار المريخ، القاهرة، 2006)، ص 64.

قدي عبد المجيد، "الجزائر ومسار برشلونة"، الندوة الدولية حول الإدماج العربي كألية لتفعيل المشاركة الأورو-عربية"، أيام 9/8/2004، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص10.

صارم سمير، أوروبا والعرب: من الحوار إلى المشاركة، (دار الفكر، سوريا، 2000)، ص181.

الاتفاق الأوربي المتوسطي لتأسيس مشاركة بين الجزائر من جهة والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى، المادة 9، الفقرة 2.

حميدي وهاب، النموذج الغذائي الجزائري: تقييم الراهن وآفاق التطور، 2021، <https://algeria.fes.de/ar/e/le-modele-alimentaire-en-algerie>

صوارية بورديج، تقييم إنتاج زيت الزيتون في الجزائر – دراسة مقارنة مع المغرب، مجلة المعيار، العدد 61، 2021، ص 14.

فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، اطروحة دكتوراة، جامعة قسنطينة، 2009/2008، ص 146-148. خامد مصطفى، شربي محمد الأمين، اجراءات تحسين إنتاجية القطاع الفلاحي في الجزائر-دراسة تحليلية لدعم الري الفلاحي للفترة: 20 مجلّة الواحات للبحوث و الدراسات المجلد 14، العدد 1، 2021، ص 12.

بركان بن خيرة، إنتاج القمح الصلب في الجزائر(المعوقات والحلول), مجلة الحقوق و العلوم الانسانية-دراسات اقتصادية-جامعة بوزيان عاشور بالجلفة, ص42-43.

عدة عابد: سياسات دعم التنمية الفلاحية وأثرها على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 دراسة حالة ولاية تيارت، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2017-2018، ص 155-164.

خضراوي حفيظة، سياسة الاتحاد الاوروي التجارية للسلع الزراعية وانعكاساتها على القطاع الزراعي الجزائري دراسة حالة منتج القمح خلال الفترة 2000-2014، اطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2018/2019، ص 104-107.
مصطفى كامل السيد، "شرق أوروبا بعد انتهاء الحرب الباردة: تحولاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية"، مركز الدراسات وبحوث التنمية، جامعة القاهرة، العدد 30، 2004، ص331.